2015-2014

نكبة الفلسطيني في التاريخ المعاصر

المقدمة:

48 عاماً على الاحتلال الإسرائيلي و**67** عاماً على النكبة الفلسطينية

ترتبط ذكرى الاحتلال الإسرائيلي لباقي أرض فلسطين وذكرى النكبة الفلسطينية هذا العام بتاريخين فلسطينيَين راسخيَن في الضمير الإنساني، الثمانية والأربعين والسابعة والستين، وهما يأتيان بمحض صدفة تاريخية وأليمة للوعي الجمعي العالمي والإرادة الإنسانية التي تسمو لحماية حقوق الإنسان الأساسية وتحقيق العدل والسلام وتدعيم ركائزه في العالم.

سبعة وستون عاماً على نكبة 1948، وعلى اعتراف الأمم المتحدة المشروط بقيام دولة إسرائيل مقابل تنفيذها للقرار 194، والذي ردّت عليه إسرائيل بقيامها بعمليات تطهير عرقي على يد مجموعات العصابات الصهيونية التي قامت باقتلاع وإبعاد اكثر من 726 ألف من السكان الفلسطينيين الأصليين من أرضهم بقوة السلاح، واقتراف مذابح إبادة جماعية من قتل وتهجير وهدم، وتدمير لأكثر من 400 قرية فلسطينية حولتها الى مستعمرات يهودية من أجل إحلال المهاجرين والمستعمرين اليهود محل شعبنا وطمس الهوية وإزالة الوجود الفلسطيني من سياق التاريخ والجغرافيا، والأهم من ذلك جعل مسألة عودة أهلها إليها أمراً مستحيلاً. وبحسب ما جاء على لسان "موشيه ديان"، وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق: فقد "شُيّدت المستوطنات اليهودية في ذات الأماكن التي كانت مقامة عليها القرى العربية، حتى أنكم لم تعودوا تعرفون أسماء هذه القرى العربية، وأنا لا ألومكم على ذلك لأن كتب الجغرافيا لم تعد موجودة"!.

وقد عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى الالتفاف على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 والتنكر له بابتداع قوانين لخدمة مشروعها الاستيطاني، من ضمنها قانون "العودة" الخاص باليهود والذي أُعتبر بموجبه أي يهودي يرغب في الهجرة إلى إسرائيل مواطناً إسرائيلياً يُمنح الجنسية الإسرائيلية، وحرمت في المقابل السكان الأصليين من العودة إلى ديارهم، وتمادت بمصادرة ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين ونقل ملكيتها إلى دولة

إسرائيل وتخصيصها لمنفعة رعاياها من اليهود دون غيرهم [1]، كما وأصدرت قانون "أملاك الغائبين" الذي استوطن بموجبه أكثر من ثلث المهاجرين اليهود في أملاك ومنازل السكان الأصليين، والذي لا زالت تستخدمه حتى اليوم لتحقيق أغراضها في تهجير ما تبقى من فلسطينيين في القدس ومحيطها وباقي أرض فلسطين المحتلة.

وتغولت إسرائيل في مشروعها الاستعماري من خلال عمليات التهجير الممنهجة مسبّبة نكبات متلاحقة لإلغاء الحقوق الفلسطينية على أرض فلسطين التاريخية، وصولاً لاحتلالها باقي الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وجزءاً من الأراضي العربية في سيناء المصرية والجولان السوري في عام 1967 والذي نتج عنه تهجير أكثر من 430.000[2] فلسطيني قسراً. ولم تتوقف عند هذا الحدّ بل واصلت إمعانها في ارتكاب جرائم الحرب والإبادة في عام 1982 ، و 2008-2009، و2012، ثم 2014 و 2015. وقد واصلت شرعنة سياستها الاستعمارية الاستيطانية، وتمادت خلال هذه السنين بسنّ المزيد من القوانين العنصرية، من أخطرها ما صادق عليه الكنيست بالقراءة الاولى على ما سمته بـ " قانون القومية اليهودية" في عام 2014، وهو تشريع عنصري وتمييزي ضد المواطنين الفلسطينيين في الداخل، يلغي قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم بالعودة إلى ديارهم التي شرّدوا منها عام 48، ويلغي أيضاً مسؤولية الاحتلال بالاعتراف بمأساة اللاجئين ورواية النكبة، وينفي الوجود الفلسطيني واستمراريته على أرض فلسطين التاريخية.

لا زالت ذكرى النكبة وذكرى الاحتلال حيّة بكل تجلياتها الماضية والحاضرة في الذاكرة الفلسطينية، ومستمرة في الوطن والمنافي ومخيمات اللجوء، لا سيّما في مخيم اليرموك الذي أُستهدف باعتباره عاصمة اللجوء الفلسطيني، لكنها لازالت أيضاً تشكل عنواناً ودافعاً للفلسطيني للصمود والتمسك بالهوية الوطنية وبالحقوق غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في العودة إلى دياره التي شُرّد منها وفقاً للقرار الأممي 194، وحق تقرير مصيره على أرضه وإقامة دولته ذات السيادة على حدود 1967 وعاصمتها القدس.

<u>تستعرض هذه الورقة</u> بشكل خاص أهم المحطات والاحصائيات والأرقام للنكبة المتجددة بوصفها جريمة مستمرة حلّت على شعبنا في مخيم اليرموك في سورية الشقيقة، حيث لاحقت إسرائيل وحلفاؤها الوجود الفلسطيني في مخيمات اللجوء لتمرير مخطط تفريغ المخيمات وإلغاء الشاهد على الحق الفلسطيني في العودة، ونكبة أخرى

[1] Hussein Abu Hussein and Fiona Mckay, Access Denied: Palestinian Land Rights in Israel (2003)

[2] المركز الفلسطيني لمصادرة حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)

في قطاع غزة المحتل التي أصبحت إحدى أكبر حالات الطوارئ إنسانية في عصرنا الحديث، عصر حقوق الانسان والعدالة الانسانية.

كما وتشكل هذه الورقة تأكيداً على الشواهد الحيّة والحقيقية على هذه المأساة السياسية والإنسانية لتذكير المجتمع الدولي بالنكبة وتداعياتها المستمرة حتى اليوم، وبمحنة اللاجئين الفلسطينيين التي لم تنته، وبمسؤولياته القانونية والسياسية تجاه إحقاق حقوق شعبنا الذي لا زال ينتظر تحقيق العدالة الإنسانية وتصحيح الخطأ والظلم التاريخي الذي لحق به بفعل الاحتلال الذي لم يخضع يوماً إلى القانون الدولي والتدخل الرادع والمساءلة عملاً بأحكام وقيم ومبادئ الشرعية الدولية.

اللاجئون في الوطن والمنافي ومخيمات اللجوء

- بلغ عدد اللاجئين والنازحين الفلسطينيين 7.2 مليون فلسطيني [3]، 6 مليون منهم من لاجئي نكبة 1948، و843.737 من نازحي نكبة 1967، و345.217 من المهجرين الذين صمدوا داخل أراضي الـ 48، و57.669 من اللاجئين في أرض فلسطين المحتلة.
- بينما بلغ عدد اللاجئين الفلسطينين والمسجلين لدى وكلة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" 5.4 مليون لاجئ[4]، توزعوا على مخيمات الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، منها 1.5 لاجئ توزعوا على مخيمات اللجوء في الدول العربية في الأردن وسورية ولبنان.
- يبلغ عدد المخيمات التي أنشأتها "الأنروا" 59 مخيماً رسمياً، و17 مخيماً غير رسمي[5]، حيث يقطن اللاجئون الأكثر ضعفاً وتهميشاً في سورية ولبنان، ويعيشون في ظل مجموعة متبانية من الحقوق والقيود المختلفة.

اللاجئون الفلسطينيون في سورية- نموذجاً:

[3] المركز الفلسطيني لمصادرة حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) مسح الفلسطينيين اللاجئين والمهجرين داخليا 2006-2007 ص 43

[4] احصائيات الجهاز المركزي الفلسطيني/ كانون الثاني 2014. http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3259

[5] المركز الفلسطيني لمصادرة حقوق المواطنة واللاجئين (بديل).

- يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في سورية 518.949 لاجئاً، يعيش حوالي 27% منهم في المخيمات[6]. ويضاف إليهم الذين لجؤوا إلى سورية عام 1967، وعام 1970 ولم يتم تسجيلهم لدى الأونروا، بالاضافة إلى ما يقارب 100 ألف فلسطيني قدموا من العراق والأردن ولبنان في مراحل زمنية مختلفة نتيجة الأحداث السياسية التي شهدتها تلك الدول.
- يتمركز حوالي 80% من مجموع الفلسطينيين في سورية في محيط مدينة دمشق وضواحيها [7]، وتعترف الانروا بوجود عشر مخيمات تقدم لها الخدمات المتنوعة هي (النيرب، سبينة، وخان الشيح، وخان دنون، والعائدين في حمص، وقبر الست (السيدة زينب) والعائدين في حماة، ومخيمي درعا ودرعا الطوارئ بالاضافة الى جرمانا). بينما تعتبر أماكن تواجد الفلسطينيين خارج هذه المخيمات كتجمعات فلسطينية مثل (اليرموك، الحسينية، وعين التل "حندرات" والرمدان والرمل).

مخيم اليرموك: النكبة تتجدد

- أنشأ الفلسطينيون مخيمهم عام 1957 ، وبنوه عبر السنين فأصبح بمثابة "المدينة"، وهو أكبر تجمع يضم أكبر عدد من اللاجئين في مخيمات الفلسطينيين قاطبة، ويُسمى بـ"عاصمة اللجوء الفلسطيني".
- يقع مخيم اليرموك إلى الجنوب من مدينة دمشق، ويبعد عن مركز المدينة 8 كم، وبلغ عدد سكانه (162230) حتى نهاية 2012 وفقاً "للأونروا".
- اندلعت الأزمة السورية في آذار 2011 لتتحول بعد صيف عام 2012 إلى صراع مسلح طال جميع المناطق في سورية بما فيها المخيمات الفلسطينية. وقد اتخذ اللاجئون الفلسطينيون موقف منظمة التحرير الثابت في تحييد المخيمات وعدم زج الفلسطينيين في أتون المعارك والصراعات الداخلية باعتبارهم ضيوفاً مؤقتين على الدولة السورية حتى عودتهم إلى وطنهم، ولزاماً عليهم عدم التدخل في الشأن السوري.
- اثر اندلاع الأزمة السورية قبل أربعة أعوام، استقطب المخيم النازحين السوريين من دمشق ومن مدن سورية أخرى، وكان بمثابة الملجأ لأهالي أحياء العاصمة، و شكل بيئة حاضنة وآمنة لسكان كل

[6] الاونروا حتى عام 2012 www.unrwa.org/atemplate.php?id=100
[7] استجابة الأنروا للأزمة السورية حزيران-كانون الثاني 2013 www.unrwa.org/userfiles/2013010273040.pdf

المناطق المحيطة به، والرئة التي تتنفس منها ضواحي دمشق، ففتح المخيم بيوته لاخوتهم النازحين من السوريين والفلسطينيين، وقدّم كل ما يمكنهم من الغذاء والكساء والفراش والدواء.

- خضع المخيم منذ كانون الأول عام 2012 لحصار مشدد، وتم اغلاق مداخله بشكل محكم وكامل، ومنع سكانه من الدخول والخروج، وبقي فيه حوالي 18 ألف مدني، 3 آلاف منهم من السوريين.

الحصار:

- يخضع مخيم اليرموك لحصار خانق منذ (701) يوماً على التوالي، وانقطاع الكهرباء منذ أكثر من (771) يوماً، والماء لـ (261) يوماً على التوالي، وبلغ عدد ضحايا الحصار (177) ضحية[8]. (حتى إعداد هذا التقرير). حيث وضعت الحواجز على اطراف المخيم ومداخله، وشمل الحصار جميع مناحي الحياة:

- تم منع إدخال المواد الغذائية الأساسية وأهمها حليب الأطفال والطحين وتوقف بذلك عمل أفران الخبز، ليصل كمية الخبز المسموح ببيعها ان توفر ربطة واحدة لكل عائلة بمعدل ثمانية أرغفة. ولذلك، استعاض الأهالي عن مادة الطحين بالحبوب مثل العدس والبرغل لصناعة الخبز بالطرق القديمة إلى أن نفدت هذه الحبوب بشكل كلي.

  - **شهداء الخبز- مثالاً:** (طه حسين وعمر الحارث ناشطيَن من الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني قدّما حياتهما ثمناً لإدخال 150 ربطة خبز الى المخيم، حيث تم تنفيذ حكم الاعدام الميداني بحقهما على أحد الحواجز)[9].

- أدّى الحصار إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية أكثر مما كانت عليه قبل الحصار حتى وصلت الى حالة العدم، وبدأ أهالي المخيم بالبحث عن الحشائش والنباتات ولحم الحيوانات الضالة ليقتاتوا عليها:

[8] مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، احصائيات وأرقام حتى 11 أيار 2015
[9] مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية

- أفتى "الشيخ رمضان" خطيب مسجد فلسطين في مخيم اليرموك، يوم الجمعة 11 تشرين أول 2013، بأكل لحم القطط والكلاب والحمير بسبب الحصار، ونصّت الفتوى على "جوازِ أكلِ لحمِ القطط والحميرِ والكلابِ للمُحاصَرينَ في المخيّم بعدَ أن بلَغُوا مرحلةَ الاضطرارِ المُفضي إلى الهَلاك".

- تم منع إدخال الأدوية والمواد الطبية إلى المشافي والمستوصفات، وخاصة المتعلق منها بالأمراض المزمنة كأدوية الضغط والسكري، وكذلك لقاحات الأطفال.
- تم منع إدخال المحروقات والمازوت والغاز .
- نال الحصار من العملية التعليمية، وذلك نتيجة النزوح الشديد الذي شهده أهل المخيم إلى خارجه، وتم استخدام المدارس كمراكز إيواء للنازحين الجدد من المناطق المحيطة.

الشهداء اللاجئين من فلسطيني سورية:

- قضى 2876 لاجئاً فلسطينياً حتى نهاية أيار 2015[10]. حيث قضى أكثر من(1093) شهيداً في مخيم اليرموك بدمشق لوحده، وقضى أكثر من (200) لاجئاً في مخيم درعا جنوب سورية، و أكثر من (150) لاجئاً قضوا في مخيم الحسينية، وأكثر من (95) آخرين في مخيم خان الشيح بريف دمشق، و أكثر من (58) في مخيم السبينة بريف دمشق، وأكثر من (60) في مخيم النيرب بحلب، وأكثر من (42) في مخيم السيدة زينب، وأكثر من (46) في مخيم العائدين بحمص، وأكثر من (43) في مخيم حندرات بحلب، و(25) في مخيم جرمانا بريف دمشق، و(22) في تجمع المزيريب بدرعا، وأكثر من (22) في مخيم العائدين بحماة، وأكثر من (17) في مخيم الرمل باللاذقية، و(28) في خان دنون بريف دمشق، وأكثر من (10) ضحايا في تجمع الذيابية بريف دمشق، وأكثر من (10) ضحايا في تجمع ركن الدين بريف دمشق.

علماً أن هذه الارقام مرشحة للارتفاع بسبب استمرار وتفاقم الأوضاع، حيث لا زالت المخيمات الفلسطينية تتعرض للأعمال العسكرية بين الأطراف المتنازعة اضافة إلى الحصار المشدد على المخيم حتى هذه اللحظة.

[10] مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية حتى11أيار 2015

اللاجئون الفلسطينيون الهاربون من جحيم المعارك في سورية:

هرباً من جحيم المعارك الداخلية الدائرة في سورية وانعدام الأمن، آثر اللاجئون الهرب إلى دول الجوار والدول الأوروبية طلباً للحماية والاستقرار:

- فرّ حوالي (80) ألف لاجئ فلسطيني سوري من سورية إلى خارجها، منهم (10،687) لاجئاً في الأردن و(57،300) لاجئ في لبنان، و(6،000) لاجئ في مصر و(1000) نازح إلى قطاع غزة.[11]
- وصل ما لا يقل عن (27933) لاجئاً فلسطينياً سورياً إلى أوروبا خلال الأربع سنوات الأخيرة.[12]

قوارب الموت، والمتوسط يبتلع اللاجئين الجدد :

تعدّى أبناء المخيم حكاية اللجوء إلى رحلات الموت العابرة للمتوسط، هرباً من الجوع ومن واقع اقتصادي ومعيشي وأمني كارثي في سورية وبعض الدول العربية، فقرر المئات من اللاجئين الفلسطينيين من مخيم اليرموك وباقي المناطق السورية خوض غمار البحر املاً بواقع أفضل، ولم يدركوا أنهم اختاروا طريقة اخرى للموت بدلاً من الهرب منه.

خرج اللاجئ من "اليرموك، والحسينية، وسبينة، والسيدة زينب، وخان الشيح، وحندرات، ودرعا، والرمل، والنيرب" إلى الأردن ولبنان وتركيا ومصر ومنها إلى قارات الأرض في أوروبا وآسيا وأفريقيا. وبعد نجاح

[11] احصائيات وكالة الأونروا لغاية شباط 2015.
[12] مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية احصائيات حتى 30 نيسان 2015.

أول تجربة لهم والوصول إلى السواحل الإيطالية ومنها إلى ألمانيا فالدنمارك فالسويد فالنرويج، تشجع الكثيرون من هؤلاء اللاجئين لركوب البحر.

- 11/ تشرين الثاني 2013 جرى انتشال 12 جثة إثر غرق مركب هجرة يضم عدداً من الأشخاص بينهم فلسطينيون، قبالة سواحل مدينة الإسكندرية على البحر المتوسط.
- 11 تشرين أول 2013 أكدّ ناجون من الغرق مصرع أكثر من 200 لاجئ فلسطيني من سورية في غرق سفينة كانت تضم المئات منهم، وتبحر من ليبيا صوب مالطا، حيث تعرضت لإطلاق نار قرب السواحل الليبية .وكانت تضم حوالي مئة طفل فلسطيني وسوري. [13]
- 6/ أيلول 2014 قضى 100 لاجئ فلسطيني على قارب كان متوجه من الاسكندرية إلى الشواطئ الأوروبية. [14] حيث أعلنت منظمة الهجرة العالمية ان نحو 500 شخص أصبحوا في عداد المفقودين بعد غرق سفينة في المتوسط قبالة سواحل ليبيا وجنوحها قرب أيطاليا، كان على متنها عائلات فلسطينية وسورية كاملة وجنسيات أخرى[15].
- ما زال عدد كبير من المفقودين من اللاجئين الفلسطينين لم يُعثر على آثار لهم خلال كوارث الغرق منذ مطلع تشرين أول 2013 حتى اليوم.
- لا يوجد احصائيات دقيقة وشاملة حتى اليوم تتعلق بفلسطيني سورية الذين استشهدوا في قوارب الموت، وكل ما هو متوفر مجرد أرقام أعلنتها جهات دولية وهي تمثل السوريين والفلسطينين والأفارقة وباقي الجنسيات[16].

احتلال تنظيم "داعش" الإرهابي وبعض المجموعات المسلحة لمخيم اليرموك:

- اقتحم تنظيم "داعش" الإرهابي مخيم اليرموك مطلع نيسان 2015، بدعم من بعض المجموعات المسلحة مثل جبهة النصرة، وتدهورت الأوضاع الإنسانية بشكل أكبر مما كانت علىه، وطالت ما يقارب 15 ألف مدني لاجئ فلسطيني و3 آلاف سوري يقطنون المخيم. وسيطر التنظيم على أحياء

[13]سفيرة فلسطين لدى إيطاليا مي كيلة: الغرقى من عين الحلوة واليرموك وقطاع غزة.
[14]أيمن بكر: الناطق باسم اهل الضحايا في قطاع غزة.
[15]المرصد الأورومتوسطي لحقوق الانسان
[16]المعلومات من "مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية" خلال اتصال مباشر معها.

ومقرّات ومؤسسات اجتماعية، مستهدفاً المؤسسات الإنسانية التي كانت تعمل باعتبارها لجان عمل ومقرات تقدم الخدمات الانسانية والاجتماعية لأهالي المخيم.

- تفاقمت الأزمة الإنسانية داخل المخيم وبقي عشرات الجرحى خلال شهر نيسان ممن لم تتوفر لهم الرعاية الطبية اللازمة. مع العلم أن عشرات الناشطين الإغاثيين من أبناء اليرموك اضطروا إلى مغادرته خوفاً على حياتهم بعد قيام "داعش" باعتقال العشرات من أبناء المخيم.
- بلغ عدد الشهداء من أبناء المخيم الذين قضوا منذ احتلال "داعش" للمخيم (24) لاجئاً، اثنان منهما قطع "داعش" رأسيهما.[17]

على الرغم من اختزان الذاكرة الفلسطينية للمجازر التي تعرض لها شعبنا على مرّ التاريخ منذ 1948 إلا أن النكبة الجديدة التي حلّت على شعبنا الفلسطيني في مخيم اليرموك طغت على المشهد، فقد دخل الفلسطينيون اليرموك منكوبين وخرجوا منه منكوبين، فيما يبقى ثمن الجغرافيا قائماً في المخيم حتى استقرار الوضع السوري على حل دائم.

فلسطين عام 2014

عدد الشهداء الفلسطينيين الذين قتلوا في 2014 الأكثر ارتفاعاً منذ احتلال 1967

صعدّت قوات الاحتلال الإسرائيلية في عام 2014 من عمليات التطهير العرقي ضد أبناء شعبنا في حملة محمومة لبناء الاستيطان غير الشرعي وخاصة في القدس المحتلة ومحيطها، واستهداف المسجد الأقصى والمصلين، واعتداءات المستوطنين الإرهابية على المواطنين وممتلكاتهم وعلى المقدسات الإسلامية والمسيحية، وواصلت عمليات الإعدام خارج نطاق القانون في الضفة الغربية والقدس، حيث كان من أبرز جرائم العنصرية والكراهية التي ارتكبتها خطف وقتل الشهيد المقدسي محمد أبو خضير حرقاً وهو حيّ، بالإضافة إلى هدم المنازل وطرد السكان من بيوتهم، ومصادرة هوياتهم، إلى جانب العدوان الهمجي الأخير على قطاع غزة الذي خلّف آلاف الشهداء من المدنيين العزّل وشرد مئات الآلاف .

[17] مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، احصائيات حتى نهاية نيسان 2015.

ووفقاً لتقارير دولية فقد "شهد عام 2014 أعلى عدد ضحايا من المدنيين منذ عام 1967، خاصة بسبب الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة الصيف الماضي، وفي الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين، حيث قتل 58 فلسطينياً وأصيب 6028 ، في أعلى رقم منذ سنوات. ولا يزال نحو أربعة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يقبعون تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي الذي يمنعهم من ممارسة العديد من حقوقهم الانسانية الاساسية"[18].

اللاجئون الجدد في قطاع غزة:

- يخضع قطاع غزة المحتل لحصار إسرائيلي غير قانوني منذ ثماني سنوات براً وجواً وبحراً، يعيش فيه أكثر من مليون وثمانمئة وخمسون ألف فلسطيني، غالبيتهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا من فلسطين التاريخية إثر نكبة عام 1948، "حيث يبلغ عدد اللاجئين فيه أكثر من مليون ومائتي ألف لاجئ". [19]
- شنّت دولة الاحتلال عدواناً غاشماً على قطاع غزة عام 2008-2009 " وعام 2012، وآخرها عام 2014، نتج عن هذه الهجمات الحربية الثلاث حوالي (3.649) شهيداً، و(18.042) جريحاً، و(616.000) مهجراً. [20]
- في 2014، ارتكبت دولة الاحتلال جرائم حرب ومجازر إبادة جماعية للمدنيين العزّل، وشرّد العدوان الأخير على القطاع مئات الآلاف من أبناء شعبنا من أماكن سكنهم، وأباد عائلات بأكملها جلّها من الأطفال والنساء، ودمر ثلث القطاع دماراً واسعاً في المباني السكنية والمنشآت في المدن والقرى والمخيمات والأحياء.
- فقد خلّف العدوان الأخير لوحده 2147 شهيداً، بينهم 581 طفلاً، و302 امرأة، وجرح أكثر من 11.231 فلسطينياً، منهم 3258 من الأطفال سيعانون من إعاقات دائمة مدى الحياة، وتم ابادة 94 عائلة[21].

[18]مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الأوتشا آذار 2015.
[19]الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني عام 2014
[20]الفريق الوطني لبناء قواعد البيانات الوطنية
[21]وزارة الصحة الفلسطينية

- **أبرز المجازر الإسرائيلية التي أبادت عائلات بأكملها في القطاع :**
- مجزرة عائلة "الحلو" في الشجاعية : 11 شهيداً، بتاريخ 2014/7/26.
- مجزرة عائلة "النجار" في خانيونس خزاعة: 22 شهيداً، بتاريخ 2014/7/29
- مجزرة عائلة "الغول" في رفح: 10 شهداء، بتاريخ 2014/8/3
- مجزرة عائلة "بكر" في مخيم الشاطئ في غزة: 4 أطفال شهداء وهم يلعبون بالكرة على شاطئ البحر من خلال استهدافهم بغارة مباشرة، بتاريخ 2014/7/16 ،
- مجزرة عائلة "البطش" في غزة: 17 شهيداً.

- نزح اللاجئون الجدد إلى المدارس والحدائق العامة والمشافي والمقابر والكنائس هرباً من عمليات القصف الجوي والبري والبحري، واتخذوها ملجأ لهم، حيث قدّر عدد المهجرين الجدد بـ 600.000 مهجّر، توزعت غالبيتهم العظمى على مدارس الوكالة "الأونروا" وبعض المدارس الحكومية في جميع محافظات قطاع غزة.
- كابد هؤلاء النازحين في المدارس ومراكز الإيواء، ومعظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، أوضاعاً إنسانية سيئة تفتقر للحد الأدنى من مقومات الحياة وافتقدوا للحاجات الإنسانية الأساسية من غذاء ودواء وكساء ومياه الشرب النظيفة وخدمات الصحة البيئية. وأدى التكدس السكاني فيها إلى مضاعفة المعاناة وازدياد خطورة الوضع الصحي والبيئي، وتدني مستوى النظافة وانتشار الأمراض مثل الجرب.
- استهدفت قوات الاحتلال مدارس "الأونروا" بقصف سبع مدارس من التي قصدها النازحون الجدد طلباً للحماية، مما أوقع فيها (44) شهيداً و(227) جريحاً[22].
- بلغ عدد مراكز الإيواء بقطاع غزة في كانون الثاني 2015، (28) مركزاً، يضم نحو (16) ألف نازح من متضرري العدوان، من الذين هدم جيش الاحتلال منازلهم، توصف أوضاعهم المعيشية في تلك المراكز بـ"اللا إنسانية"[23]. وذلك في ظل تأخر عملية إعادة الإعمار بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل.
- أكدت مؤسسة "أوكسفام" الدولية أن "إعادة إعمار وبناء ما خلفته الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة قد يستغرق مائة عام في حال لم يتم رفع الحصار وإدخال مواد البناء"[24]. وبالفعل، فقد أنذر عدم

[22]رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون لمجلس الأمن تعقيباً على تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة/ نيسان2015.
[23]وزير الأشغال العامة والإسكان الفلسطيني مفيد الحساينة.
[24]تقرير مؤسسة "أوكسفام " الدولية أصدرته في 25 شباط 2015.

افساح الطريق لعملية إعمار حقيقية في المجالات الإنسانية الحيوية والأساسية لشعبنا مثل قطاعات المياه، و الكهرباء والطاقة والنفايات والصرف الصحي والسكن والمشافي والمنشآت العامة بكارثة إنسانية وتفجُّر الأوضاع بقطاع غزة، ما ساهم في تعزيز الشعور باليأس لدى المواطنين من الحروب وتبعاتها مما دفعهم للتفكير باللجوء إلى الدول الأوروبية باعتباره أحد البدائل المتاحة.

قوارب الموت تحصد أرواح الغزيين الفارّين من الحرب :

- ثلاثة حروب متتالية، ومئات الآلاف من المشردين والنازحين، واستمرار الحصار الخانق وإغلاق المعابر سجّلت أهم الأسباب التي ضاعفت من مشاعر اليأس والإحباط والغضب، دافعة المئات من أبناء شعبنا إلى ركوب البحر بحثاً عن الخلاص والاستقرار والأمان.
- في 6/ أيلول 2014 قضى 180 فلسطينياً من قطاع غزة في إحدى قوارب الموت التي انطلقت من الاسكندرية إلى الشواطئ الأوروبية[25].

اللاجئون الجدد، لكل لاجئ منهم اسم وحكاية وذكريات ووثائق منذ عام 1948، يجسد كلٌ منهم حيّ أو شهيد خلاصة الرواية الفلسطينية التي تآمرت عليها إسرائيل وسماسرة الموت وأمواج البحر العاتية. نكبة الفلسطيني في التاريخ المعاصر هي مسؤولية دولية بامتياز، لكن أخفق المجتمع الدولي وأسرة حقوق الإنسان والدول المضيفة في تلبية استحقاقاتها والوقوف أمام مسؤولياتها حتى اللحظة.

أهم القرارات الدولية الخاصة بحق العودة

تعتمد مشروعية حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم على وثائق وقرارات عدّة تستند لقواعد القانون الدولي، أهمها السند الأول للشرعية الدولية الذي تعامل مع حق اللاجئ بالعودة إلى أرضه وممتلكاته، وهو القرار 194، إلا أن هذه القرارات بقيت حبيسة جدول أعمال اللجنة السياسية للجمعية العامة الأمم المتحدة فقط ، ويُعاد التأكيد عليها سنوياً بشكل لفظي، وقد اقتصرت الجهود الدولية على التخفيف من معاناة اللاجئين من خلال المساهمة في تقديم المساعدات العينية والمادية لمخيمات اللاجئين و"الأونروا"، والتي شهدت تراجعاً

[25]أيمن بكر: الناطق الإعلامي باسم عائلات الضحايا في قطاع غزة.

كبيراً في السنوات الأخيرة. إن المطلوب اليوم هو وضع حد لتكدس هذه القرارات وتفعيلها لصالح عدالة القضية الفلسطينة واتخاذ خطوات عملية لترجمتها على ارض الواقع.

السند	النص
قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194	"وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة".
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948	لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده" [26]
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	"لا يجوز حرمان أحد، تعسفاً، من حق الدخول إلى بلده"[27]
لجنة الأمم المتحدة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية مبادئ حقوق الإنسان بشأن رد المساكن والممتلكات في سياق عودة اللاجئين والمهجرين داخلياً	" لجميع اللاجئين والأشخاص المهجرين الحق في العودة إلى منازلم وأراضيهم وأماكن سكنهم المعتادة السابقة بأمان وكرامة (المادة 1/10): "يجب تمكين اللاجئين والأشخاص المهجرين من متابعة حلول دائمة لتهجيرهم دون عودتهم/ إذا ما رغبو ابذلك، وذلك دون المساس بحقهم في رد مساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم إليهم"[28]
لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري	"تبدي اللجنة قلقها إزاء حرمان الكثير من الفلسطينيين من حقهم في العودة وإعادة تملك أراضيهم في إسرائيل. (المادة 5/د/2 و5). وتعيد اللجنة التأكيد على وجهة نظرها التي عبرت عنها في ملاحظاتها الختامية السابقة حول هذه

[26] المادة 12/3
[27] المادة 4/12
[28] المادة 3/10

	المسألة وتحثّ الدول الأعضاء على ضمان المساواة في حق الشخاص في العودة إلى بلدانهم وتملك ممتلكاتهم"[29]
المبادرة العربية للسلام	"التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاحئين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194".[30]

المسوؤلية الدولية والاعتراف الصريح برواية النكبة

" إن أي تسوية لا يمكن أن تكون عادلة وكاملة ما لم يتم الاعتراف بحق اللاجئ العربي في أن يعود إلي المنزل الذي طرد منه ....وإنه لخرق فاضح لأبسط مبادئ العدالة أن ينكر على هذه الضحايا البريئة حق العودة إلى منازلها في حين يتدفق المهاجرين اليهود إلي فلسطين".

لم يكن اغتيال الكونت "فولك برنادوت" وسيط الأمم المتحدة الأول للسلام على يد العصابات الصهيوينة عام 1948 بسبب الاقتراح الذي قدمه للأمم المتحدة أعلاه إلاّ دليلاً موثقاً على قيام الصهيونية بتصفية كل من يتخذ موقفاً قانونياً وإنسانياً يقضي بحق العودة، كما وكان مؤشراً خطيراً على صمت المجتمع الدولي وعجزه المبكرعن لجم المخططات الإسرائيلية بدلاً من ان يشكل إنذاراً له لكي يقوم بواجباته بردعها ومنع تفاقم النكبة على حساب الحق الفلسطيني.

لطالما مرّت قضية اللاجئين الفلسطينيين بمفاصل تاريخية وحساسة، وبقي أبناء شعبنا من اللاجئين والنازحين يدفعون ثمن الاحتلال وانتهاكاته المنظمة لحقوقه وموارده وأرضه في الوطن كما دفعوا ثمن اللجوء المتكرر في المنافي ومخيمات اللجوء، إلاّ أن حق العودة حق قانوني وسياسي وإنساني كفلته الشرعية الدولية ولا يسقط بالتقادم، وقد آن الآوان لوضع حد لهذه المأساة الإنسانية والسياسية وحل القضية الفلسطينية حلاً جذرياً وعادلاً ودائماً، تكون ركيزته إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وانصافهم وفقاً للقرار الأممي 194، وإلزام دولة الاحتلال بالاعتراف بمسؤوليتها القانونية والسياسية والأخلاقية عن الظلم التاريخي الذي أوقعته بشعب آخر، والاعتراف برواية النكبة، ودعوة بريطانيا للاعتراف بنفس المسؤوليات بسبب استجابتها لطلب الحركة الصهيونية إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، وتأسيسها ودعمها لقيام واحدة من أكبر عمليات التطهير العرقي عام

[29] المادة 18
[30] رقم 2 البند (ب)

1948، وتهجير شعبنا الفلسطيني، والعمل الجاد والمسؤول مع المجتمع الدولي على محاسبة الاحتلال ومساءلته على جميع جرائمه وخروقاته، والعمل الفاعل على إنهاء الاحتلال العسكري عن فلسطين إلى الأبد.